KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

العلاقة والعوامل المؤثرة ما بين الأحزاب السياسية والديمقراطية

The relationship and influencing factors between political parties and democracy

أ.د. محمد حسن دخيل

الباحث أحمد عقيل رشيد

كلية العلوم السياسية/ جامعة الكوفة

Prof Dr Mohammed Hassan Dakhil

Researcher Ahmed aqeel Rasheed

Faculty of Political Sciences/University of Kufa

DOI: https://doi.org/10.36322/jksc.v1i74(A).17637

الملخص:

إن تشكيل المؤسسات السياسية إحدى أهم الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها بناء الدولة الحديثة، ويشكل حق الانتخاب العمود الفقري للبناء الديمقراطي، فضلاً عن المبادئ الأخرى التي تستمد أهميتها أساساً من مبدأ الانتخاب، فهي، حقوق الانسان، كحق الترشيح وحق الانتخاب والاستفتاء الشعبي والتصويت العلني ، وتعدد المرشحين وحكم الأغلبية واحترام حقوق الأقليات وحقوق المرأة وحقوق الطفل، المواطنة وحكم القانون والحكم الصالح وعلوية الدستور وسموّه التعددية الحزبية، استقلال القضاء والفصل بين السلطات، والتعاون بين السلطات، والتوزيع العادل للسلطة.

إن بناء ثقافة سياسية وطنية مشاركة قائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ودمج العناصر السكانية، في بوتقة واحدة دون التأثير على الأسس الجوهرية للثقافات الفرعية واحترام حقوق تلك الثقافات وهويتها يُعد مؤشراً أساسياً لتحقيق الوحدة الوطنية وإرساء دعائم حقوق الانسان.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، الديمقراطية، العوامل المؤثرة.

Abstract:

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

The formation of political institutions is one of the most important pillars on which the modern state is built, and the right to vote constitutes the backbone of democratic construction, in addition to other principles that derive their importance primarily from the principle of election, namely, human rights, such as the right to run for office, the right to vote, popular referendum, and public voting, and multiple candidates, majority rule, respect for the rights of minorities, women's rights, and children's rights, citizenship, the rule of law, good governance, the supremacy of the constitution, and its supremacy, multi-party system, judicial independence, separation of powers, cooperation between authorities, and fair distribution of power. Building a participatory national political culture based on democracy, respect for human rights, and the integration of population elements into one crucible without affecting the essential foundations of subcultures and respecting the rights and identity of those cultures is a basic indicator of achieving national unity and establishing the foundations of human rights. Keywords: Political parties, democracy, influential factors.

Keywords: Political parties, democracy, influencing factors.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المقدمة:

الأحزاب السياسية جزء مهم من الديمقراطية، من خلال خوض المنافسة في الانتخابات وحشد المواطنين برؤية اجتماعية معينة ومن خلال أدائها في الهيئة التشريعية، يمكن للأحزاب تقديم خيارات واعية للمواطنين في نظام الحكم، وتمثل سبلاً للمشاركة السياسية، وفرصاً لرسم مستقبل البلاد وتشكيل تجمعات قادرة على إدارة البلد.

الحزب السياسي يقوم بدور مهم في تنظيم الحياة السياسية ، نظراً لما تتمتع به الاحزاب السياسية من قدرة كبيرة على الجماعات السياسية المختلفة وتوعيتها وتثقيفها وتدريبها وتجنيدها تحت اسماء وعناوين متعددة ومختلفة من منظمات مهنية ونقابية وجماعات شبابية وطلابية نسائية ورجالية، وتبرز الأهمية الاستثنائية للأحزاب في هذا الصدد في الديمقراطيات المعاصرة نظراً لكونها أداة وسيطة بين الجماهير والسلطة، فهو وسيلة فعالة للتعبير عن آمال الشعب وأمانيه أو فئة معينة منه، وله تأثير على النظام السياسي والقوانين في الدولة الديمقراطية، وعليه فلا يمكن تصور بناء نظام سياسي ديمقراطي دون وجود الأحزاب السياسية والتعددية الحزبية، فهي عنصر جوهري، ومؤثر على وجود الديمقراطية والاحزاب السياسية وبرامجها ونوعية المنتسبين اليها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية الموضوع باعتبار أن الأحزاب السياسية محدداً أساسياً لأداء الديمقراطية وكذلك أهمية الأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية تكمن في الدور الفعال الذي تقوم به، من خلال ممارستها للحقوق الدستورية والقانونية، فالأحزاب تعطي ضمان تحقيق الديمقراطية وتطورها.

الهدف من البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

١-الوقوف على واقع الأحزاب السياسية في ترسيخ الديمقراطية باعتبارها مؤشراً أساسياً لبناء العملية الديمقراطية.

٢-التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في تفعيل وظائفها داخل النظام الديمقراطي.

إشكالية البحث:

فيما يتعلق بالعلاقة القائمة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية، فإن الآراء والتصورات التي طرحها الكتاب والباحثون على أن الأحزاب هي الدعامة الأساسية للديمقراطية، ولكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الأحزاب السياسية لا تؤدي بالضرورة إلى إنشاء الديمقراطية، لكنها قد تقترب من مضمون استبداد الحزب الحاكم.

يرى بعض الباحثين أنه من أجل دراسة الأحزاب السياسية وفقًا لمحتوى الديمقراطية المنهجية، نحتاج إلى البحث عن مشكلتين رئيسية، وهي:

السؤال الأول: يتعلق الأمر بالديمقراطية بين الأحزاب داخل نظام سياسي معين.

السؤال الثاني: يتعلق الأمر من ناحية الاتصال الموجودة بين الأحزاب والدولة.

المبحث الأول: الأحزاب السياسية والديمقراطية إشكالية العلاقة وعوامل التأثير:

إنّ عملية التحول الديمقراطي مع وجود الاحزاب والتيارات السياسية مرتبطة الى حد كبير بنسبة التطبيق للبرامج والأفكار والنظم الانتخابية، فهي عملية معرضة للنجاح او الفشل، فعملية التحول الديمقراطي اتسمت بدرجة كبيرة من التعقيد في كل الدول التي شهدت تحولات سياسية، لأنه ليست كل التحولات تفضي الى ديمقراطية حقيقية، او تكون بالطريقة نفسها، فقد تنتقل الدولة الى نظام دكتاتوري جديد، او تنزلق في فوضى عارمة، وحروب أهلية، فلا أحد يستطيع أن يدرك خلال فترة التحول من سينتصر، او من سيخسر ، حتى لو كانت هناك اتفاقات على أهداف التحول السياسي والاقتصادي.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

إن التحول الديمقراطي يتحقق بصورة كاملة، اذا ما توفرت بعض المؤشرات، مثل وضع ترتيبات دستورية، ومؤسسية بين الفاعلين السياسيين بشأن النظام السياسي الجديد المتمثل في إصدار دستور وتشكيل حكومة من خلال انتخابات حرة ونزيهة مقبولة من غالبية أفراد المجتمع، وتكون قادرة على ممارسة اختصاصاتها، بما يرسخ أهداف التحول الديمقراطي بعيداً عن وجود أية قوى أخرى تتنازع صلاحيات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية[١]، وفيما عدا ذلك في علاقة الديمقراطية بالأحزاب السياسية وعوامل التأثير بينهما، فإن هناك تحديات كبيرة ستواجه الدول التي تكون فيها الديمقراطية ضعيفة او عديمة الجدوى والفائدة في إحداث التحولات الديمقراطية المناطة والمتأملة من الاحزاب السياسية التي تقود البلد، وتمسك بزمام السلطة، ولا بد هنا من التأكيد على مصداقية الأحزاب في تعاملها الديمقراطي مع نفسها اولاً ومع القوى الأخرى، ومع الجماهير التي يجب أن تشعر أن الأحزاب تطالب بالديمقراطية لها وأن تقنعها بأن الديمقراطية قضية الجميع وليست قضية أحزاب وقوى معارضة تريد أن تصل الى الحكم فحسب[٢].

المطلب الأول: الأحزاب السياسية وعلاقتها بالديمقراطية

إن التحول الديمقراطي هو تحول من حالة سلبية الى حالة ايجابية، ومقومات هذه الحالة الايجابية تتجسد في التناول السلمي للسلطة من خلال الانتخابات، وحق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار، ومراقبة سلوك الحكام، والتعددية الحزبية، وهذه المؤشرات هي أركان النظام السياسي الديمقراطي وعناصره، والتأكيد على أن الديمقراطية ليست مجرد إقامة أحزاب سياسية او إجراء انتخابات حرة بشكل دوري، ولكنها تتطلب كفاحاً مستمراً من اجل الحفاظ على القيم الديمقراطية من جميع الأخطار المحدقة بها من كل جانب وفي كل وقت، إنه تصور سليم يوازن ما بين الجانب الشكلي والرسمي من جهة، والجانب الأهم الذي يتصل بعموم قيم المواطن الذي يفترض أن تكون هذه المؤسسات لخدمته وليست للتحكم به، كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور، إذ ينصرف هذا التحول الى عملية التغيير

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

تجاه الانتخابات الحرة، والمشاركة الشعبية، وحرية الجماهير، فلابد من توفر مناخ سياسي مع وجود نخب سياسية، وقوى سياسية، تؤمن بالديمقراطية والتعددية، فهذه ستكون هي الظروف الموضوعية والذاتية الداعمة لحركة التحول الديمقراطي[٣]، وعلى وفق هذا فإن تعزيز الممارسة الديمقراطية ونجاحها مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالممارسة الحزبية، ودورها السياسي، وبرامجها، وأفكارها، وغير ذلك مما له صلة بحياة المواطن والدولة.

إن نجاح الأحزاب السياسية في إشاعة روح الديمقراطية يوجب عليها ان تكوّن الإطار الذي ينظم المشاركة السياسية للمواطنين التي تعد اهم حقوق المواطنة التي تتمثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية، والتأمين ضد المرض والفقر، والعجز عن العمل والتخلص من البطالة، وتهيئة فرص العمل اللائق للأفراد، وهو ما دفع الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء الى النص على هذه الحقوق في دساتيرها[٤]، كما يفرض عليها إشاعة ثقافة الديمقراطية من خلال تنشئة اجتماعية صحيحة، والاستفادة من الأخطاء التي ترافق العملية السياسية والعمل على تجاوزها من خلال تعديل الدستور وصياغة نظام انتخابي مناسب واستمال البنى الارتكازية للعملية السياسية، ومنها قانون الأحزاب السياسية، والتعداد السكاني، اذ يفترض ان يجنى ثمرات العملية السياسية لاسيما الوليدة منها- باتجاه تفكيك مشاكل المجتمع، والنظام السياسي وعلى كافة المستويات من أجل انفكاك وانعتاق القاعدة الاجتماعية من رواسب المراحل السابقة للديمقراطية، وتمثل في شخصنة السلطة، وتقديس الرموز في شخصيات[٥]، مثالاً صارخاً على ذلك، فضلاً عن صياغة دساتير ونظام انتخابي وتعديلها بما يلائم وجودهم في السلطة مع أحزابهم التقليدية الجامدة، فيما كانت مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ في العراق أنموذجا للديمقراطية البعيدة عن البنى الارتكازية المهمة لإنجاح الفعل الديمقراطي لاسيما في عدم إجرائها للتعداد السكاني او تشريع قانون الأحزاب.

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في تعزيز الممارسة الديمقراطية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

نظراً للدور المهم الذي تؤديه الأحزاب كفاعلات في ديمقراطية ما، فيشترط بها الاتسام بوظائف حزبية داخلية معينة بطبيعة الديمقراطية، ويجب تدبير أساس أي تشريع من هذا النوع وانطباقه بعناية، كما يجب تصميم أي تنظيم للوظائف الحزبية الداخلية بحيث لا يتعارض مع حق الأحزاب بوصفها منظمات حرة في إدارة شؤونها الداخلية بنفسها، وبما أن الأحزاب تسهم في التعبير عن الرأي السياسي، وتمثل أدوات لطرح مرشحين في الانتخابات، يمكن اعتبار بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الحزبية الداخلية ضرورياً لضمان سلامة عمل مجتمع ديمقراطي [٦]،

إن صفة الديمقراطية لا يمكن اكتسابها بمجرد إضافة اللفظ والتشدق بالشعارات، وإنما هناك شروط موضوعية لاكتسابها:

١- ان صفة الديمقراطية يكتسبها الحزب مثلما تكتسبها الدولة عندما يتم تطبيق نظام حكم ديمقراطي في أي منها.

٢- إن ممارسة الديمقراطية داخل الحزب واتساع نطاق عضويته وشمولها المواطنين دون تمييز لسبب العرق او الدين او المذهب، إضافة الى نظرته غير الاقصائية الى غيره من الأحزاب أيضا هي أكبر الضمانات للممارسة الديمقراطية داخل الدولة عندما يصل ذلك الحزب الى سدة الحكم فيها.

٣- والحزب الذي لا يؤسس على مبدأ المساواة بين المواطنين، او لا يمارس الديمقراطية داخله، وفي علاقاته ببقية الأحزاب قبل الوصول الى الحكم، يصعب ، أن لم يستحل عليه ممارسة الديمقراطية في الدولة التي يصل الى الحكم فيها سلمياً او عن طريق العنف، ولعل ما يسمى بأحزاب العالم الثالث يشير الى إشكالية ممارسة الديمقراطية داخل أحزاب برزت واتسعت في غياب الديمقراطية داخل الدولة التي نشأت فيها، وأول فئة من تلك الأحزاب وأهمها هي حركات التحرر الوطني التي تبوأت سدة الحكم بعد الاستقلال واحتكرت السلطة بعد ذلك، وثانيها الأحزاب التي أنشئت بعد قيام انقلابات عسكرية ضد بنى سياسية تقليدية جامدة، وثالثها أحزاب قامت على أساس زعامات دينية او طائفية او قبلية او مناطقية او

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

إثنية[٧]، فمن ذلك ما حدث في الجزائر بعد الاستقلال والى سقوط النظام الجزائري عام ٢٠١٩، وما حدث في العراق بعد التحول الى الجمهورية عام ١٩٥٨م وصولاً الى عام ٢٠٠٣، وقيام الجمهورية الإسلامية في إيران بعد سقوط الشاه عام ١٩٧٩، حيث لم تتغير صفة الحكم الدينية فيها الى يومنا هذا، والعنف الدموي ضد المسلمين في ماينمار عهد حزب الرابطة من اجل الديمقراطية ورئيسته أونغ سان سوتشي، رغم ادعائها الديمقراطية أثناء حملتها الانتخابية قبل وصولها الى السلطة في ابريل عام ٢٠١٦ بنشر الإسلام في البلاد، لكن ما حدث عكس حقيقة مخالفة لذلك تماماً.

فالتسويق السياسي: مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تعظيم وتنظيم عدد المؤيدين لمرشح سياسي او لحزب معين او برنامج او فكرة معينة باستخدام كل وسائل الاتصال الجماهيري او أي أساليب تسويقية ضرورية [٨]، فالتسويق السياسي للرئيس الأمريكي[*] كان نتيجة لتاريخ التسويق السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي شجع ظهوره معطيات أساسية تتمثل بخصوصية النظام الانتخابي، تحديث الاتصال الديمقراطي وأقدمية تغلغل وسائل الاتصال الجماهيري [٩]. لابد من وضع حد فاصل بين العمل الحزبي الذي تقوم به الأحزاب السياسية والعمل الاجتماعي في استغلال حاجة المواطنين بهدف الحصول على أصواتهم، ففي كثير من الأحيان يعطي المواطن صوته لحزب او لمرشح بعينه، ليس عن قناعة بشخصه او توجيهه بقدر ماهو عرفان منه لمن وقف بجانبه عندما تخلت عنه الدولة وتركته وحيداً مجرداً يواجه مصيره بنفسه، فعودة الدولة المتمثلة بالأحزاب السياسية لدورها ستدفع بعدد كبير من المواطنين الى ساحة العمل الحزبي، فلابد وفي سبيل إنجاح العملية السياسية والديمقراطية من وضع حد فاصل بين العمل الحزبي الذي تقوم به الأحزاب السياسية والعمل الاجتماعي ،فمسألة شراء الأصوات تمثل الجهود للفوز في الانتخابات من خلال الاتفاق وليس من خلال الدعم الشعبي، فيصبح شراء الأصوات عائقاً خطيراً جداً لإجراء انتخابات ديمقراطية تماماً[١٠]،

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الثاني: دعم الاحزاب السياسية في إشاعة روح الديمقراطية وإضعافها:

إن نجاح الأحزاب السياسية في إشاعة روح الديمقراطية يوجب عليها ان تكوّن الإطار الذي ينظم المشاركة السياسية للمواطنين التي تعد اهم حقوق المواطنة التي تتمثل بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تحقيق العدالة الاجتماعية، والتأمين ضد المرض والفقر، والعجز عن العمل والتخلص من البطالة، وتهيئة فرص العمل اللائق للأفراد، وهو ما دفع الكثير من البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء الى النص على هذه الحقوق في دساتيرها[١١]، كما يفرض عليها إشاعة ثقافة الديمقراطية من خلال تنشئة اجتماعية صحيحة، والاستفادة من الأخطاء التي ترافق العملية السياسية والعمل على تجاوزها من خلال من خلال تعديل الدستور وصياغة نظام انتخابي مناسب واستمال البنى الارتكازية للعملية السياسية، ومنها قانون الأحزاب السياسية، والتعداد السكاني، اذ يفترض ان يجنى ثمرات العملية السياسية لاسيما الوليدة منها– باتجاه تفكيك مشاكل المجتمع، والنظام السياسي وعلى كافة المستويات من اجل انفكاك وانعتاق القاعدة الاجتماعية من رواسب المراحل السابقة للديمقراطية [١٢]، وتمثل شخصنة السلطة، وتقديس الرموز في شخصيات مثالاً صارخاً على ذلك، فضلاً عن صياغة دساتير ونظام انتخابية وتعديلها بما يلائم وجودهم في السلطة مع أحزابهم التقليدية الجامدة، فيما كانت مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ في العراق أنموذجا للديمقراطية البعيدة عن البنى الارتكازية المهمة لإنجاح الفعل الديمقراطي لاسيما في عدم إجرائها للتعداد السكاني او تشريع قانون الأحزاب.

المطلب الأول: وظائف الاحزاب السياسية داخل النظام الديمقراطي

إن من وظائف الأحزاب السياسية، التنشئة السياسية كوظيفة من وظائف النظام السياسي، وآلية سلمية تساهم في تثبيت دعائم الديمقراطية، وغرس ثقافة المشاركة السياسية، فالتنشئة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع، ولا يمكن ان تقوم إلا من خلال التفاعل بين مجموعة الأفراد، فهي: عملية تلقين الفرد قيما ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه، بحيث يصبح متدرباً على شغل مجموعة أدوار تحدد نمط

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

سلوك يومي وتعمل على مساعدة الفرد في عقلنة وتسويغ التضحيات التي يجب ان يقدمها لكي يصبح عضوا في المجتمع، والانخراط فيه من خلال إجباره على التخلي عن نزعاته غير الاجتماعية، وعلى وفق هذا تعد التنشئة السياسية جزءا من التنشئة الاجتماعية، وما تحتوي عليه من عمليات يتعلم الناس من خلالها كيف يكون عالمهم السياسي، وكيفية الاختيار بين الأنساق الاجتماعية القائمة، والتي تبدو مسايرة ومواكبة للتغيير الاجتماعي، لأنه من خلال ذلك تخلق الاتجاهات الاجتماعية الجديدة في المجتمع وينتج عنها سياسية قد تؤثر بطريقة أو بأخرى في النقاء السياسي، بل تساعد على بقاء وديمومة واستقرار النظام السياسي [١٣].

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في إضعاف دور الديمقراطية

ترتبط مصداقية الديمقراطية بدرجة كبيرة بكيفية عمل مؤسساتها على أرض الواقع، ولكن في بعض الأنظمة الديمقراطية لم ينل المواطنون أي منافع ملموسة من حكوماتهم ، فقد بقيت مستويات الفقر على حالها، وبقيت الخدمات الحكومية غير فاعلة، وظل المواطنون وكان حبل الاتصال مع حكوماتهم مقطوع، فعندما تمارس الأحزاب السياسية عملها، بشكل فعّال، فإنها تجمع مصالح المواطنين، واضعة همومهم المحلية ضمن إطار وطني، من خلال سعيها للتحكم بالسياسات العامة والتأثير فيها، وأن تؤدي دوراً وسيطاً، فتربط المؤسسات الحكومية بقنوات المجتمع عبر تحشيد الدعم للتشريعات المهمة، ودفاعها عن المواقف التي تحسن من مستوى الرفاهية العامة ومصالح المواطنين، كما أن البرلمانات المتشكلة من الأحزاب تؤدي دوراً حساساً في إدارة الحكم الديمقراطي من خلال التواصل مع المواطنين، ومعالجة مخاوفهم، وصياغة القوانين والسياسات التي تعكس المصالح الوطنية والمحلية، والإشراف على عمل السلطة التنفيذية، فهو الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الأحزاب للعمل على تطبيق السياسات التي تنادي بها، وحل مشكلات الناخبين والترويج لإنجازاتها[١٤].

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

لمسؤولية نهوض الأحزاب تدورها في الحياة السياسية والبرلمانية وصولا إلى الحكومات البرلمانية، هي مسؤولية مشتركة للحكومات والأحزاب السياسية، من خلال الحاجة إلى بروز أحزاب وطنية فاعلة، وتطوير عمل الجهاز الحكومي على أسس من المهنية والحياد بعيداً عن تسييس العمل، وتغيير الأعراف البرلمانية، من خلال تطوير النظام الداخلي لمجلس النواب، وتطوير وتحفيز عملها ببرامج ذات صلة بالقواعد الشعبية، اذ يتوجه الناخبون للتصويت على أسس حزبية وبرامجية، وتبنى أحزاب المعارضة بلورة أعراف تحكم آلية التعاون فيما بينها من اجل مساءلة الحكومات وعرض رؤى بديلة، وهذا يشكل أحد عناصر النجاح لتجربة الحكومات البرلمانية[١٥].

فالأحزاب السياسية في بلد ما عنصر أساسي في مؤسساته السياسية، أي أنها ظاهرة اجتماعية، تتطور وتتجدد مع تطور النظام السياسي وتجدده، بل هي الجزء الرائد من هذا النظام لكونها مؤسسات قائدة المسيرة المجتمع نحو التغيير والبناء والتطوير الإداري نحو الأفضل، ولهذا ترسم أيدلوجيا وتعين خطواته سياستها كنتائج للظروف داخلية كانت أم خارجية، وإن التعددية الحزبية تعلى وجود أحزاب متعددة، لها برامج سياسية محددة، وأفراد يؤمنون بهذه البرامج ويعملون على نشرها، ويتعهدون بتطبيقها في حال الوصول إلى السلطة، ويبقى النجاح في الوصول للسلطة وهذا بجاذبية البرنامج السياسي للحزب ومدى الإقبال عليه من الجماهير وكفاءة العناصر الذين يمثلون الحزب [١٦].

كما أنه لابد للحزب السياسي ان تتوفر له إمكانيات للقيام بأدواره ومهامه، فالأحزاب والمواطنون يحتاجون إلى ضمانات دستورية أو قانونية تشكل الحقوق والواجبات الملغاة على عائق الطرفين، وتشتمل على [١٧]، حرية التنظيم، حرية الترشح للانتخابات، حرية التعبير، منافسة نزيهة وسلمية، إجراءات تتضمن مبدأ التعددية، الاشتراك في العملية الانتخابية والتواصل مع الإدارة الانتخابية، تكافؤ الفرص وغياب التمييز، الوصول الى وسائل الإعلام، تمويل سياسي شفاف بخضع للمحاسبة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الخاتمة:

إن من أسباب ضعف الديمقراطية أو محاولة إضعافها يكمن باعتبارها على النقيض من حقوق الإنسان، وبلا أي تعريف قانوني قائم، فلا توجد اتفاقية دولية عن الديمقراطية، ولا معاهدة تم التصديق عليها من أطراف كثيرة لتأكيد أن على الحكومة استحقاق الحكومة الديمقراطية، وعلى الرغم والنقيض من ذلك فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يمنح كل المواطنين الحق في المشاركة في مجريات الحياة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر او عبر ممثلين مختارين بشكل حر، والتصويت في انتخابات دورية سليمة في طل حق اقتراع عام، وعلى قدم المساواة، واقتراع سري بغرض ضمان التعبير الحر عن إرادة الناخبين، ومنح طيف من الحقوق المتصلة اللصيقة بالديمقراطية القوية الفعالة، والحقوق التي تحمي المجتمع المدني لكي يبقى قويا ومتنوعاً، والصداقة الحرة النشيطة، وحقوق المدافعين عن مصالح الأقليات، والحقوق التي تضمن التزام المسؤولين الحكوميين بسيادة القانون، والملزمة قانوناً لحقوق الإنسان [١٨].

نستنتج أموراً عدّة من ذلك: .

١. تضعف الديمقراطية وتفقد أهميتها في ظل وجود الأحزاب السياسية التي لم تعطِ الضمانات العملية والمؤسسية لممارسة الديمقراطية.

٢-تراجع التعددية الحزبية وهيمنة الحزب الواحد على القرارات السياسية يؤدي الى اضعاف دور الديمقراطية تحديداً في النظم الاوربية الغربية.

٣. عندما تعتنق الأحزاب السياسية الجوانب العسكرية تنهار العملية الديمقراطية وتؤدي الى عدم تماسك في بناء المؤسسات كون هذا الجانب يضعف الحوار السياسي والحريات.

٤تضعف الديمقراطية عندما تقف الأحزاب السياسية في وجه مبادئ الديمقراطية مثل احترام حقوق الانسان والتداول السلمي للسلطة.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

٥-تميل الديمقراطية الى مرحلة الجمود عندما تعمل الأحزاب السياسية على تقييد حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات، وتستر على أخطاء السلطة وعدم تعديل مساراتها. بل لا معنى للديمقراطية في ظل قيود حزبية.

الهوامش:

(١) – علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، جامعة الزاوية، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد الثاني، ليبيا، ٢٠١٥، ص٦٣.

(٢) ـ تركي فيصل الرشيد، ما بعد الثورات العربية (الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي) ، بيسان للنشر، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٢٨.

(٣) – عبد الجبار احمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، جامعة بغداد، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد ٣٢، ٢٠٠٦، ص١١٢-١١٤.

(٤) – فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة احزاب التحالف في ولاية معسكر، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

(٥) –علي الجبوري، ترسيخ ظاهرة شخصنة السلطة في العملية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤١، ٢٠١٠، ص٢٣٢- ٢٣٣.

(٦) – مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الامن والتعاون في اوربا، مبادئ توجيهية لتنظيم الاحزاب السياسية، بولندا، ٢٠١١، ص٤٠.

(٧) – محمد المالكي وآخرون، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٧-١٩.

٨) – اسامة محمد سلام، التسويق السياسي كأداة حديثة لإدارة الحملات الانتخابية، دراسة تطبيقية اثناء انتخابات مجلس الشيوخ في جمهورية مصر العربية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة ، جامعة طنطا، القاهرة ،العدد٣، ٢٠٢٠، ص١١.

*- قدم الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) أنموذجا في مجال التسويق السياسي عبر حملته الانتخابية كمنافس ليس له باع طويل بالسياسة او اي خبرة سياسية أمام خصم يعد أحد الرموز السياسية الأمريكية والمتمثل بالمرشحة الديمقراطية هيلاري

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

كلنتون، عن طريق مناظراته الرئاسية والتفوق عليها لجملة من الأساليب التكتيكية وعرضها بكل بساطة ووضوح أمام الرأي العام، ليطرح هيلاري كلنتون (كمنتج قديم)، ونموذج لسياسة فاشلة، وهذا الطرح جاء متماشياً مع رغبة الأمريكيين بالتغيير في ظل الهموم التي خلفتها إدارة أوباما، فضلا عن التسقيط الذي استخدمه ضد كلنتون، وإغراقه السوق السياسي بالعديد من المنتجات التي تلبي حاجات شرائح متنوعة من المستهلكين، وقد عمد ترامب الى تسويق نفسه (كمنتج رقم١) وما الى غير ذلك.

(٩) –قاسم حسين حسن السعدي، استراتيجية التسويق السياسي في التنافس الانتخابي (دراسة تحليلية في الأساليب التكتيكية للرئيس دونالد ترامب) ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد ٢٧، العدد ٤، ٢٠١٩، ص٥٥– ٥٦.

(١٠) – ماغنوس أوهمن، مراقبة المال في السياسة ، المنظمة الدولية للنظم الانتخابية، واشنطن، ٢٠١٢، ص٤.

*- مجلس الشيوخ المصري: هو مجلس أقيم ضمن التعديلات الدستورية المصرية ٢٠١٩ ولكن بصلاحيات محددة ومهام واضحة، على غرار كثير من المجالس في دول العالم، ومنها فرنسا وإيطاليا والهند والبرازيل والأرجنتين وكندا وجنوب أفريقيا وأستراليا واليابان وسويسرا ،وتم استبعاد هذا المجلس في دستور مصر ٢٠١٤ وكان تحت مسمى "مجلس الشورى المصري " حيث قصر دستور ٢٠١٤ السلطة التشريعية على مجلس النواب فقط، لتظهر الممارسة العملية أهمية وجود غرفة ثانية للسلطة التشريعية، خاصة بعد تقييم الدور الفاعل الذي قام به مجلس الشورى المصري وبصماته الواضحة منذ إنشائه وحتى صدور قرار حله.

(١١) – فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية المحلية: دراسة حالة احزاب التحالف في ولاية معسكر، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.

(١٢) –علي الجبوري، ترسيخ ظاهرة شخصنة السلطة في العملية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، ٢٠١٠، ص٢٣٢– ٢٣٣.

(١٣) – فتاح كمال، دور الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص٨٦–١٩٣.

١٤) - ينظر: تورم كيلي وسفكور أشباغيور، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية، واشنطن، المعهد الديمقراطي الوطني، (د.ت) ، ص١.

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

(١٥) ـ ينظر حسين أبو رمان، الاحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، الاردن، بدعم من الاتحاد الاوربي للمؤسسات الديمقراطية، (د.ت) ، ص٣٩-٤٠.

١٦) ـ نغم محمد صالح، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد ٢١، العدد ٤١، ٢٠١٠، ص٢٩،- ٢٩٩.

(١٧) ـ ليلى ذر لطيف ،دور الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ دراسة تحليله طبق النظرية السلوكية، المركز الديمقراطي العربي ، الدراسات البحثية، مصدر سبق ذكره ، وينظر: ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسة، عمان، دار مجدلاوي ، ٢٠٠٤، ص١٢٦.

(١٨) ـ ينظر: كينيث روث، الطغاة في ثوب الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص٢.

المراجع:

١. علي مصباح محمد الوحيشي، دراسة نظرية في التحول الديمقراطي، جامعة الزاوية، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، العدد الثاني، ليبيا، ٢٠١٥

٢. تركي فيصل الرشيد، ما بعد الثورات العربية (الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي)، بيسان للنشر، بيروت،٠ ٢٠١

٣. عبد الجبار احمد عبد الله، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، جامعة بغداد، مجلة كلية العلوم السياسية، العدد ٣٢، ٢٠٠٦

٤. مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الامن والتعاون في اوربا، مبادئ توجيهية لتنظيم الاحزاب السياسية، بولندا، ٢٠١١

٥. محمد المالكي وآخرون، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤

٦. علي الجبوري، ترسيخ ظاهرة شخصنة السلطة في العملية السياسية في عراق ما بعد ٢٠٠٣، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد ٤١، ٢٠١٠

٧. تورم كيلي وسفكور أشباغيور، الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية، واشنطن، المعهد الديمقراطي الوطني، (د.ت)

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

٨. حسين أبو رمان، الاحزاب السياسية، وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، الاردن، بدعم من الاتحاد الاوربي للمؤسسات الديمقراطية، (د.ت)

٩. نغم محمد صالح، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، المجلد ٢١، العدد ٤١، ٢٠١٠

١٠. فيصل شطناوي، محاضرات في الديمقراطية، كلية الحقوق، جامعة الأردنية، عمان، دار حامد، بدون سنة نشر

١١. عبد الحسين شعبان، في الثقافة الانتخابية والمعايير الدولية، ندوة النزاهة في الانتخابات البرلمانية، بيروت، ٢ محمد المجذوب، القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان، بيروت، الدار الجامعية ،٢٠٠٠

١٢. عادل عيدان حمزة، العلاقة بين النظام الانتخابي والثنائية الحزبية في الولايات المتحدة الامريكية، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، قسم العلوم السياسية، النجف الاشرف، العراق ٢٠١٩

١٣. سليمان صالح الغويل، الاستفتاء وأزمة الديمقراطية (دراسة قانونية سياسية مقارنة)، ليبيا، منشورات قاريونس، ٢٠٠

١٤. الفريق الدولي لدعم الانتخابات في العراق، ورقة عمل الأنظمة الانتخابية المقترعة في العراق،٢٠١٠، تمت الزيارة بتاريخ ١٥ /٣/ ٢٠٢٢، متاح على الرابط، https://zowaa.co.uk.

١٥. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، اشكال النظم الانتخابية، لمحة عامة عن دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد،٢٠١٢

١٦. اندرو رينولدز، انواع النظم الانتخابية، ترجمة، كرستينا خوشايا، مؤسسة موكرياني للبحوث، أربيل ،٢٠٠٧، ص ٢٧

١٧. حسن مصطفى البحري، الانتخاب كوسيلة لأسناد السلطة في النظم الديمقراطية، دمشق، بدون دار النشر، ٢٠١٦

١٨. –شطيبي جنان، الحركة النقابية العمالية الجزائرية دافع أو معرقل للأداء البيداغوجي، رسالة ماجستير، غير منشوره، جامعة منتوري، الجزائر، ٢٠٠٩–٢٠١٠

١٩. زعموش فوزية، علاقة العمل النقابي بالعمل السياسي في الجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة قسطنطينية، الجزائر، ٢٠٠١–٢٠١٢

٢٠. ابراهيم أنيس مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، المجمع العلمي، القاهرة، ١٩٩٨،

٢١. مصطفى احمد أبو عمرو، علاقات العمل الجماعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

٢٢. على بن داهية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، تونس، ١٩٧٦،

٢٣. حمد سالم الأصيمع، مفهوم النقابة والاتجاهات النظرية في تفسير نشأتها، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، القاهرة، العدد ٢١٦، ٢٠١٩

٢٤. حسين ابراهيم خليل، نقابة المحامين قلعة الحريات وحصن المحامين، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٢،

٢٥. يسرى احمد عزباوي، نقابة التطبيقيين، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، بدون دار طبع، القاهرة ٢٠١٩،

٢٦. محمد الحنفي، العلاقات المتبادلة ما بين الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية ومنظمات المجتمع المدني، موقع الحوار المتمدن، متاح على الرابط،https://m.ahewar.org

٢٧. جمال البناء، النقابات المهنية المصرية في معركة البقاء، ط١، دار الفكر الإسلامي، القاهرة، ٢٠١١،

٢٨. عبد الله حنفي، دور النقابات في الحياة الدستورية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨،

٢٩. السيد عبد الوهاب، نقابة التجاريين، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦،

٣٠. نزيه نعيم شلال، دعاوى استئناف قرارات نقابة المحامين، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠

٣١. مصطفى عويس، الحرب الأهلية في نقابة المحامين، مركز الحضارة العربية للأعلام، والنشر والدراسات، القاهرة، بدون دار النشر، ١٩٩٨

٣٢. احمد حسن البردعي، الوسيط في التشريعات الاجتماعية علاقة العمل الجماعية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون دار النشر،٢٠٠٦

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

This work is licensed under a https://creativecommons.org/licenses/by/4.0 International License.
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤,٠الدولي.